

العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعائد ودرجة المخاطره السوقية للأسهم

دراسة تجريبية على سوق الأسهم

لدولة الإمارات العربية المتحدة

د . كمال الدين مصطفى الدهراوى

بكلية التجارة جامعة الاسكندرية

ملخص

قامت الدراسة باستعراض الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الربح المحاسبى والعائد السوقى وقد خلصت هذه الدراسات إلى أهمية منفعة الربح المحاسبى فى كثير من الإستخدامات مثل وضع نظم الحوافز للمديرين ، التنبؤ بالفشل التجارى وترتيب السندات ، والتنبؤ بالعائد ودرجة المخاطره السوقية . وقد إستنتجت بحوث السوق ، منفعة الربح المحاسبى للمستثمرين من رد فعل أسعار الأسهم وقت الإعلان عن الربح المحاسبى ونشر القوائم المحاسبية . ورغم ذلك فإن أختبار العلاقة بين الربح المحاسبى والعائد السوقى أكد إنخفاض القوة التفسيرية للربح المحاسبى للإختلافات فى العائد السوقى التى وصلت إلى ١٠٪ فى المتوسط فى أمريكا و ١٥٪ فى المملكة المتحدة . وقد أرجعت البحوث هذا الإنخفاض إلى عدة عوامل من أهمها تلاعب الإدارة بالطرق المحاسبية وتأثير ذلك على علاقة الربح المحاسبى بالقيمة الإقتصادية للأسهم متمثلة فى أسعار هذه الأسهم . وقد أثبتت البحوث أيضا أهمية البيانات المحاسبية فى تقدير والتنبؤ بدرجة المخاطره السوقية للأسهم . وقد طبقت الدراسة النموذج المقترح بواسطة Ohlson لاختبار العلاقة بين الربح المحاسبى والعائد السوقى فى سوق الأسهم بدولة الإمارات العربية المتحدة ووجدت أن القوة التفسيرية للربح المحاسبى مرتفعة جدا (٦٠٪ فى المتوسط) نسبة إلى نفس النسبة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى قلة عدد الشركات المستخدمة فى الدراسة وعدم وجود الحافز لدى إدارة هذه الشركات للتلاعب فى الأرباح بإستخدام الطرق المحاسبية وهو ما يؤدى إلى أقتراب الربح المحاسبى من قياس القيمة الإقتصادية للشركة وبالتالي قوة العلاقة بين الربح المحاسبى والعائد السوقى . كذلك فقد أثبتت الدراسة منفعة الأرقام والبيانات المحاسبية فى تقدير درجة المخاطره السوقية للأسهم وهو ما يساعد المستثمرين فى دولة الإمارات العربية المتحدة من تكوين محفظة الإستثمارات المناسبة وكذلك مساعدة مديرى الشركات فى إتخاذ قرارات الإستثمار المناسبة .

١- مقدمة :

تقدم التقارير المحاسبية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين فى إتخاذ القرارات المثلى فيما يتعلق بإستثماراتهم فى المشروع . وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الأمريكى ذلك فى قائمة المفاهيم رقم (١) والذى حدد فيها أهداف التقارير المحاسبية فى الآتى : (FASB,1990)

(أ) التقارير يجب أن تقدم معلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين فى تحديد مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد والتدفقات الناتجة عن بيع أو إسترداد أو أستحقاق الإستثمارات المالية والقروض . وهذه التدفقات النقدية المتوقعة تتأثر بقدرة المشروع على خلق نقدية كافية لمواجهة هذه الإلتزامات (الإلتزامات التوزيعات والفوائد وسداد القروض) فى تاريخ إستحقاقها وكذلك الإستثمار وسداد التوزيعات النقدية . كما أنها (قدرة المشروع على تجميع النقدية) تتأثر أيضا بتوقعات Perceptions المستثمرين والدائنين حول قدرة المشروع على تحقيق النقدية مما ينعكس على أسعار الأسهم السوقية للمشروع . ولذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين للوقوف على مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد بالنسبة لصافى التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع .

(ب) تقدم التقارير المحاسبية معلومات عن الأداء المالى للمشروع خلال الفترة . وعادة ما يستخدم المستثمرين والدائنين المعلومات عن أداء المشروع فى الفترات الماضية فى توقع أداءه فى المستقبل . وبالتالي فرغم أن قرارات الإستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين والدائنين حول الأداء المستقبلى للمشروع ، إلا أن هذه التوقعات تبنى فى الغالب (أو جزئيا على الأقل) على تقييم الأداء السابق للمشروع .

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الأمريكى على أن رقم الربح المحاسبى Accounting Earnings كما يتحدد وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، والذى يقاس وفقاً لأساس الإستحقاق أكثر قدرة على قياس أداء المشروع وتوقع التدفقات النقدية المستقبلية من الإستثمارات فى المشروع . ويستخدم المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى رقم الربح المحاسبى المنشور فى التقارير المحاسبية وكذلك المعلومات عن مكونات هذا الربح بطرق عديدة ولأغراض مختلفة لبناء توقعاتهم عن التدفقات

النقدية من الإستثمارات . ومن أهم هذه الإستخدامات :

- (أ) تقييم أداء إدارة المشروعات .
 - (ب) تقدير القدرة الكسبية Earning Power للمشروع .
 - (ج) توقع الربح المحاسبي المستقبلي .
 - (د) تحديد درجة المخاطرة للإستثمارات .
- وتستخدم المعلومات المحاسبية لتأكيد توقعاتهم (أو تعديلها) حول القدرة الكسبية ودرجة مخاطرة الإستثمارات .

ويلاحظ أن توقعات المستثمرين عن أداء الشركة المستقبلي و قدرة المشروع على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل تنعكس على أسعار الأسهم وبالتالي على العائد السوقي للأسهم Market Return . فالعائد السوقي للسهم يتحدد بالمعادلة الآتية :

$$(١) \quad \frac{س_t + (س_{t-١} - س_t) \frac{د}{س_t}}{س_t - ١} = س_t^M$$

حيث

$س_t^M$ = عائد السهم أ في الفترة ت

$س_t$ = سعر السهم أ في الفترة ت

$س_{t-١}$ = سعر السهم أ في الفترة ت - ١

$د$ = التوزيعات للسهم أ في الفترة ت .

وبالتالي ، فإن المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المحاسبية متمثلة في الربح المحاسبي (١) يتوقع أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين في توقع العائد السوقي للأسهم . كما أن المعلومات التي تقدمها التقارير المحاسبية متمثلة في الربح المحاسبي ومكوناته قد تساعد المستثمرين في تقدير درجة المخاطرة للسهم وهو ما يساعد المستثمرين على تحديد السعر المناسب للأسهم وكذلك تكوين محافظ الأوراق المالية التي تحقق العائد المرغوب من إستثماراتهم .

(١) قد يشار إلى الربح المحاسبي بعدة مقاييس مثل ربحية السهم (EPS) Earning Per Share أو العائد على

وتهدف هذه الدراسة إلى القيام بإختبار مدى منفعة المعلومات التي تقدمها التقارير المحاسبية فى تحديد أسعار الأسهم والتغير فيها (العائد السوقى للأسهم) وكذلك فى تحديد درجة المخاطره المنتظمة للسهم (بيتا) وذلك بإستخدام بيانات أسهم الشركات فى دولة الإمارات العربية المتحدة . وقد نظم البحث كما يلي : فى القسم التالى يتم إستعراض البحوث والدراسات التى تناولت علاقة الربح المحاسبى بالعائد السوقى ، أما القسم الثالث فيقوم بدراسة دور المعلومات المحاسبية فى تقدير درجة المخاطرة للسهم (بيتا) وبيان الدراسات التى تمت فى هذا المجال ، أما القسم الرابع ، فيتناول نموذج الدراسة المستخدم وطريقة جمع البيانات والتعريف بمتغيرات البحث المختلفة ، أما القسم الخامس فيتعرض للنتائج التى توصل إليها البحث وأخيرا فإن القسم السادس يقدم خلاصة البحث .

٢- العلاقة بين الربح المحاسبى والعائد السوقى للأسهم :

تعتبر الدراسة التى قام بها (Ball & Brown (1968) وكذلك (Beaver (1968) من الدراسات الرائدة فى تحديد منفعة العائد المحاسبى للمستثمرين . فقد أوضحت دراسة Ball & Brown أن هناك علاقة معنوية بين إشارة كلا من الربح المحاسبى والعائد السوقى غير المتوقع .

وقد وجد Beaver أيضا أنه بالإضافة إلى إشارة العائد غير المتوقع فإن مقدار Magnitude الربح المحاسبى غير المتوقع أيضا ترتبط معنويا بإشارة ومقدار العائد السوقى غير المتوقع . وقد إعتمدت الدراسات فى هذا الشأن على التطوير الذى حدث فى نظرية التمويل وسوق رأس المال مثل نموذج تسعير الاصل الرأسمالى . (CAPM) Capital Asset Pricing Model ونموذج السوق Market Model وكذلك فروض السوق الكفاء (EMH) Efficient Market Hypotheses وكل هذه النماذج والنظريات تؤكد على أن سوق رأس المال من الكفاءة بحيث أن أسعار الاسهم تتحدد وفقا لكافة المعلومات المتاحة بما فيها المعلومات المحاسبية ^(١) وقد بينت الدراسات المحاسبية أن أرقام الربح المحاسبى مفيدة للمستثمرين لأن أسعار الأسهم تستجيب للتغيرات فى الربح المحاسبى وقت الإعلان عنه ونشر التقارير المحاسبية ، وكذلك نشر تنبؤات الادارة والمحليلين الماليين لرقم الربح المحاسبى . والمدخل الذى أستخدمة الباحثين لتقييم منفعة الربح المحاسبى للمستثمرين هو معيار الإستخدام الفعلى .

(١) هذا هو الشكل شبه القوى للسوق الكفاء Semistrong . وهناك أشكال أخرى مثل الشكل الضعيف والقوى ، ولمعرفة

دلالات هذه الأشكال لسوق رأس المال انظر : (Watts & Zimmerman, 1986)

فإذا تصرف المستثمرين كما لو كانوا يستخدمون الربح المحاسبي في تقديراتهم وتنبؤاتهم للعائد السوقي وتحديد درجة المخاطرة للأوراق المالية ، فإن هذا يعني أن الربح المحاسبي ومكوناته في التقارير المحاسبية تقدم معلومات مفيدة ونافعة للمستثمرين . وقد أستخلص (Ball & Brown (1968) وكذلك (Beaver (1968) أن التعديل الملاحظ في أسعار الأسهم والمرتببط بإعلان الربح المحاسبي ونشر التقارير المحاسبية يعتبر دليلا على أن المعلومات المحاسبية مفيدة للمستثمرين . وهذا المدخل التجريبي يعتمد على تعريف المعلومات وفقا لنظرية الاتصال أو نظرية المعلومات . فوفقا لهذه النظرية ، فإن الرسالة Massege وهي التقارير المحاسبية أو الإعلان عن الربح المحاسبي ، تحتوي على معلومات اذا ما أدت إلى تغيير التوزيع الإحتمالي فيما يتعلق بالعائد السوقي المستقبلي أدى ذلك بالمستثمرين إلى إتخاذ القرار بناء على المعلومات الجديدة . ولذلك فإن التغير في أسعار الأسهم أو التأثير على حجم تبادل الأسهم قد يكون بسبب المعلومات المفيدة التي يتلقاها المستثمرين من التقارير المحاسبية المنشورة والتي يتخذون القرارات بناء عليها .

وبالتالي فإن التغير في أسعار الأسهم وقت الاعلان عن الربح المحاسبي يعتبر دليلا على منفعة الربح المحاسبي للمستثمرين . وقد إستخدم الباحثين درجة الارتباط (R) والقوة التفسيرية (معامل التحديد) (R^2) للربح المحاسبي كمقياس لمنفعة الربح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين . فلو أن مساهمة المعلومات عن الربح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين ذات دلالة معنوية ، فإنه يفترض أن الربح المحاسبي يقدم قوة تفسيرية كبيرة (بين الشركات Cross-sectional وعلى مدار الوقت Time-series) لتعديلات الأسعار وقت الإعلان عن الربح المحاسبي . وتقاس القوة التفسيرية للربح المحاسبي للإختلافات في العائد السوقي عن طريق تحديد R^2 لانحدار الربح المحاسبي أو التغيرات فيه كمتغير مستقل والعائد السوقي أو التغير فيه أو العائد السوقي غير المتوقع كمتغير تابع .

وقد ركزت كثير من الدراسات الخاصة بالربح المحاسبي وعائد الأسهم على معامل الإنحدار (رد الفعل) response وليس على R^2 . والسبب أن كثير من هذه الدراسات لم تكن تهتم مباشرة بتحديد منفعة ارقام الربح المحاسبي وإنما كان الهدف هو إختبار فروض معينة مثل رد فعل عائد الأسهم للتغير في الطرق المحاسبية أو لاصدار المعايير المحاسبية . ولكن عند تحديد مساهمة المعلومات بالقوائم المالية (الربح المحاسبي) فإن الدرجة التي يتم بها تفسير التغير الملاحظ في السعر عن طريق الربح المحاسبي يقدم دليلا على درجة منفعة الربح المحاسبي أو مدى إستخدام المستثمر له (Lev,1989) .

ونخلص مما سبق أنه إذا كان الربح المحاسبي يستخدم في بناء التوقعات عن العائد السوقي للأسهم، فإن درجة إرتباط الربح المحاسبي والعائد السوقي وكذلك القوة التفسيرية للربح المحاسبي للتغيرات في الأسعار والعائد السوقي تقدم مقياسا هاما لمنفعة الربح المحاسبي للمستثمرين^(١)

وقد قام Lev (1989) بجمع الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي والتي تظهر في الجدول رقم (١) وقد جمع Lev هذه الدراسات في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ . ويلاحظ من الجدول أن كل الدراسات تقريبا تختبر العلاقة بين الربح المحاسبي (في الغالب ربحية السهم EPS) والعائد السوقي الذي يمثل غالبا بواقي العائد أو العائد السوقي غير المتوقع (الفرق بين العائد المحقق والعائد المتوقع بواسطة إحدى طرق التنبؤ مثل تنبؤات المحللين الماليين أو عن طريق أسلوب السلاسل الزمنية) وقد يكون العائد السوقي متمثلا في التغير في السعر للسهم .

وتمثل نافذة العائد Return Window الفترة الزمنية التي يتم تجميع العائد السوقي فيها . وإختيار مساحة النافذة يؤثر تأثيرا كبيرا على القوة التفسيرية للربح المحاسبي R^2 فإنحدار الربح المحاسبي والعائد السوقي المتجمع في نافذة ضيقة (٢ يوم مثلا) قد يؤدي إلى تقليل Understate منفعة الربح المحاسبي ، لأن نافذة ضيقة قد تؤدي إلى عدم الأخذ في الإعتبار تغيرات السعر خارج النافذة مثل تأخير رد فعل المستثمر بعد إعلان الربح المحاسبي لفترة طويلة ، أطول من فترة النافذة المختارة . كذلك فإن إستخدام نافذة واسعة قد تؤدي إلى تضخيم Overstate مساهمة المعلومات الخاصة بالربح المحاسبي أو المبالغة فيها لوجود تغير في أسعار الأسهم نتيجة عوامل كثيرة غير الأعلان عن العائد المحاسبي (مثل الأحداث الخاصة بالصناعة أو الأقتصاد القومي كله) ، كما أن هناك متغيرات أخرى مثل التغير في الهيكل المالي للشركة أو إعادة شراء الشركة لاسهمها أو توزيعات الأسهم كلها عوامل قد تؤدي إلى التأثير على أسعار الأسهم وبالتالي فإنها قد تؤدي إلى المبالغة في القوة التفسيرية للربح المحاسبي للتغيرات في العائد السوقي .

(١) لاتقتصر منفعة الربح المحاسبي على تفسير الاختلافات في العائد السوقي أو التنبؤ بالتغير في العائد السوقي ، فهناك

إستخدامات أخرى للربح المحاسبي مثل تقدير درجة المخاطرة للسهم (بيتا) وتوقع الفشل التجاري ، بالإضافة إلى

إستخدامه في صياغة التعاقدات بين المديرين والملوك والدائنين وكذلك لوضع الحوافز الخاصة بالمديرين .

لتفاصيل أكثر حول هذه الإستخدامات انظر (Foster, 1986 , Watts & Zimmerman , 1986)

جدول رقم (١)

دراسات التجريبية للعلاقة بين العائد المحاسبي والعائد السوقي*

المعامل التحديد	التأفة	العائد المحاسبي	عائد الأسهم	الفترة	البحث والمؤلف
٥ ٪	٥ ايام حول اعلان العائد	ربحية السهم EPS الربع سنوى	بواقى العائد السوقي ^(١) (العائد غير المتوقع)	1974 - 1976	Hagerman et.al., JAR,(Autumn,198
٢ ٪ - ٥ ٪	٢ يوم	الربح المحاسبي	بواقى العائد السوقي (العائد غير المتوقع)	1981 - 1982	Wilson,JAR, (Supplement ,198
٢ ٪ - ٦ ٪	٢ يوم	ربحية السهم ربع السنوى	بواقى العائد السوقي (العائد غير المتوقع)	1979 - 1984	Hughes&Ricks,A (January , 1987)
٤ ٪	ربع سنة	ربحية السهم EPS	العائد السوقي غير المتوقع	1973 - 1978	Hopwood&Mckeov ,JAR, (Spring,198:
٧ ٪	سنة مالية	ربحية السهم EPS	التغير فى السعر	1958 - 1976	Beaver et.al., JAE (March, 1980)
٤ ٪	سنة مالية	الربح المحاسبي السنوى	العائد السوقي غير المتوقع	1972 - 1981	Bowen et. al., AR (October, 1987)

Lev(1989)

سوقي غير المتوقع (بواقى العائد) = العائد السوقي المتوقع - العائد السوقي الفعلى

تابع جدول رقم (١)
ملخص الدراسات التجريبية للعلاقة بين العائد المحاسبي والعائد السوقي

م	البحث والمؤلف	الفترة	عائد الاسهم	العائد المحاسبي	النافذة	معامل التحديد
٧	Friid&Givoly, JAE, (October, 1982)	1969 - 1979	العائد السوقي غير المتوقع	الربح المحاسبي EPS	سنة مالية	٪ ٢٧
٨	Freeman, JAR, (Spring, 1983)	1963 - 1977	العائد السوقي غير المتوقع	الربح Δ اجمالي الاصول	سنة مالية	٪ ١٠
٩ - ١	Jacobson, AER, (June, 1987)	1963 - 1982	العائد السوقي	العائد على الاصول صافي الربح إجمالي الاصول (ROI)	سنة مالية	٪ ٢
٩ - ب	Jacobson, AER, (June, 1987)	1963 - 1982	العائد السوقي غير المتوقع (بواقي العائد)	العائد على الاصول غير المتوقع بواقي العائد	سنة مالية	٪ ٥
١٠	Lustgarten, JAE, (October, 1982)	1976 - 1977	العائد السوقي غير المتوقع	الربح المحاسبي	١٠ شهور	٪ ٤
١١	Beaver et. al., JAE, (July, 1982)	1977 - 1978	العائد السوقي	صافي الربح	سنة مالية	٪ ١٥

تابع جدول رقم (١)
ملخص الدراسات التجريبية للعلاقة بين العائد المحاسبي والعائد السوقى

م	البحث والمؤلف	الفترة	عائد الاسهم	العائد المحاسبي	التأفة	معامل التحديد
١٢	Lipe , JAR, (Supplement, 1986)	1977 - 1980	العائد السوقى غير المتوقع (البواقى)	ربحية السهم	سنة مالية	٪ ١٥
١٣	Rayburn , JAR, (Supplement ,1986)	1963 - 1982	العائد السوقى غير المتوقع	العناصر المكونة للربح المحاسبي والتدفقات النقدية	سنة مالية	٪ ٢٨
١٤	Hoskin et. al., JAR, Supplement , 1986	1979 - 1981	العائد السوقى غير المتوقع	الربح المحاسبي لربح السنة الأخير	٢ يوم	٪ ١٥
١٥	Beaver et. al., JAE, (July , 1982)	1973 - 1977	العائد السوقى	صافى الربح	سنة كاملة	تختلف من سنة لآخرى الادنى ٪ ٤ لاقصى ٪ ٣٠
١٦	Sepe, AR, (July , 1982)	1974 - 1976	العائد السوقى غير المتوقع	عدة نسب مالية	سنة كاملة	٪ ٣٠
١٧	Ajinkya&Gift,JAR, (Autumn , 1984)	1970 - 1977	العائد السوقى غير المتوقع	تنبؤات الادارة للربح المحاسبي	شهر قبل أعلان تنبؤات الادارة	٪ ١٧

ويلاحظ من الجدول (١) السابق إنخفاض R^2 لكل الدراسات تقريبا حيث يبلغ فى المتوسط ١٢٪ ورغم إختلاف مساحة النافذة من دراسة لأخرى . فمثلا دراسة (Hagerman et.al. (1984 على مدى نافذة ضيقة ه أيام حول إعلان العائد المحاسبى وصل إلى $R^2 = ٥\%$ كما أن تضيق النافذة إلى ٢ يوم فى دراسة (Wilson , (1986 وصل إلى $R^2 = ٢\% - ٥\%$ للريح المحاسبى ومكونات التدفقات النقدية . كما أن نافذة ضيقة (٢ يوم) فى دراسة (Hughes & Ricks (1987 والذان قاما بقياس الريح المحاسبى ربع السنوى كما قدره محلى القوائم المالية بالإضافة إلى الريح المحاسبى الفعلى لتحديد بواقى الريح المحاسبى كمتغير مستقل . ووصلت R^2 إلى ٢٪ للعينة كلها وقد زادت إلى ٦٪ عندما تم إستبعاد الحالات غير العادية للريح المحاسبى غير المتوقع . كما أن توسيع النافذة لم يؤدي إلى زيادة R^2 كما فى دراسة (Hopwood & Mckeown (1985 حيث إستخدم الباحثان نافذة مساحتها ربع سنة وصلت $R^2 = ٤\%$. كما أن (Beaver et . al. (1982 إستخدموا نافذة مساحتها سنة مالية كاملة قد وصلوا إلى $R^2 = ١٥\%$.

وقد خلص (Lev (1989 من ذلك إلى أن إنخفاض القوة التفسيرية للريح المحاسبى للإختلافات فى العائد السوقى بين الشركات لا ترجع إلى الإختلاف فى حجم النافذة . فالنوافذ الضيقة جدا (٢ - ٥ أيام) تؤدي إلى $R^2 = ٢ - ٥\%$ بينما نافذة واسعة (سنة مالية) تؤدي إلى $R^2 = ٤ - ٧\%$ (١) وقد قام (LeV(1989 بإختبار مدى الإرتباط بين التغير فى نسب الربحية (الشركات المقيدة فى CRSP و Compus-tat) فى السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ وبين العائد السوقى غير المتوقع وقد إتضح أن القوة التفسيرية لم تتحسن ولم تكن أفضل من تلك القوة التفسيرية الخاصة بالريح المحاسبى وتراوحت بين ٤٪ ، ٦٪ .

كما توصل (Lustgarten (1982 إلى $R^2 = ٥ - ٩\%$ عندما أدخل تكاليف الإحلال وبيانات المبيعات فى معادلة الإنحدار . وحققت دراسة (Beaver et . al. (1982 $R^2 = ١٥\%$ عندما أدخل فى معادلة الإنحدار التدفقات النقدية والبيانات الخاصة بأثر التضخم . كما وصل (Lipe(1986 إلى $R^2 = ١٥\%$ عندما أدمج مع الريح المحاسبى متغيرات أخرى متعددة من مكونات الريح المحاسبى . ووصل Hoskins (1986) et . al. إلى $R^2 = ١٢ - ١٥\%$ عندما إستخدم متغيرات أخرى بجانب الريح المحاسبى مثل القيم السوقية وبنود إفصاح إضافية أخرى . وهذه المساهمة الإضافية للمتغيرات المكونة للريح المحاسبى وكذلك بنود الإفصاح المصاحبة للقوائم المالية تظهر أن رقم الريح المحاسبى والمعلومات التى تقدمها القوائم المحاسبية ذات منفعة كبيرة للمستثمرين فى التنبؤ بالعائد السوقى .

وقد إظهرت عديد من البحوث (Beaver, Lambert & Morse (1980) Beaver , Ryan (1987) أن أسعار الأسهم تسبق Lead العائد المحاسبى . بمعنى أن أسعار الأسهم تحتوى

(١) هناك حالات زادت فيها R^2 عن ٧٪ ولكن ليس بسبب اتساع نافذة العائد فقط بل لأسباب منهجية أخرى .

على معلومات عن الربح المحاسبي في وقت مبكر قبل الإعلان عن الربح المحاسبي نفسه وبالتالي فقد تم إستنتاج أن الربح المحاسبي يتضمن معلومات تؤثر على العائد السوقي مع فارق زمني *with a Lag*. وقد أظهر (Beaver & Morse (1978) أن معدل السعر إلى الربح المحاسبي (*Price / earning (P/E)*) لايعكس فقط التغيرات في الربح المحاسبي المستقبلي ولكن يحدد الجزء المؤقت في الربح المحاسبي *Transitory Aspects* كما أن المستثمرين يحصلون على معلومات للوصول إلى أسعار الأسهم مما يمكنهم (أي المستثمرين) توقع الربح المحاسبي المستقبلي وكذلك تحديد ما إذا كان الربح المحاسبي الحالي سيستمر في المستقبل .

إلا أن (Ou & Penman (1989) قدما أدلة على أن القوائم المحاسبية تقدم أكثر من نظرة تاريخية عن الشركة . فالقوائم المحاسبية (كما هو الحال بالنسبة لاسعار الأسهم) لها قوة تنبؤية عن المستقبل . فالمعلومات عن الربح المحاسبي المستقبلي موجود في القوائم المحاسبية التي تقدم نوعين من المعلومات عن الربح المحاسبي :

١- المكون الحالي للربح المحاسبي .

٢- المكون المستقبلي .

وقد إستنتج الباحثان أن المبادئ المحاسبية وبخاصة مبدأ الإستحقاق لاتشوه المعلومات التي يقدمها الربح المحاسبي عن قيمة الشركة وأسعار الأسهم كما يدعى البعض . وقد قدم الباحثان أدلة تبين أن التقارير المحاسبية تحتوي على معلومات تؤدي إلى تنقية الربح المحاسبي الحالي من الجزء المؤقت وبالتالي تحديد المكون الدائم الذي سيستمر في المستقبل . كما وجد الباحثان أن الجزء المؤقت في الربح المحاسبي الحالي والذي يمكن تحديده من تحليل القوائم المالية يعتبر ذا قيمة *Value-Relevant* لأنه يمكن المستثمر من الوصول إلى الربح الذي سيستمر في المستقبل (طويل الأجل) . وبالتالي ، فإنه بينما تعكس التغيرات في أسعار الأسهم المعلومات عن الربح المحاسبي المستقبلي فإنها تحتوي أيضا على المكون المؤقت والذي يرتبط سلبيا بالتغيرات في الربح المستقبلي مما يضعف قدرة التغيرات في السعر على التنبؤ بالعائد المستقبلي بالمقارنة مع تحليل القوائم المالية .

وقد بين البحث إمكانية التنبؤ بالعائد السوقي بواسطة مؤشرات الربح المحاسبي وهو ما يؤكد أن سوق رأس المال لا يستخدم المعلومات في القوائم المحاسبية بطريقة فعالة كما أنه (أي سوق رأس المال) يأخذ وقتا لتقييم وتقدير المعلومات عن المكون المؤقت والمكون الدائم في الربح المحاسبي . وقد إستخدم البحث المؤشرات التالية والمستخرجة من القوائم المالية :

التغير فى النقدية والمدينين والدائنين والتوسعات الرأسمالية وكذلك الإضافات إلى رأس المال والتوزيعات .

وقد قدم (1990) Ou أدلة تجريبية على القوة التنبؤية ومحتوى المعلومات لمكونات الربح المحاسبى التى تحتويها القوائم المحاسبية . وقد بين البحث أن مكونات الربح المحاسبى فى القوائم المحاسبية تقدم معلومات عن العائد المستقبلى وهوما ينعكس بالتالى على أسعار الأسهم . وقد أرجع البحث الإرتباط المعنوى بين الأرقام فى القوائم المحاسبية وعائد الأسهم إلى العلاقة الترابطية والمعلوماتية بين الأرقام المحاسبية وبعض المواصفات غير الملحوظة للمنشأة . فالإرتباط بين الأرقام المحاسبية للتيار المستقبلى للمنافع من الإستثمارات فى المشروع ، وكذلك الإرتباط (القيمى) بين المنافع المستقبلية وأسعار الأسهم يؤدى إلى قوة الإرتباط بين هذه الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم . فالإفصاح المحاسبى يؤدى بالمستثمرين إلى تعديل توقعاتهم بالنسبة للمنافع المستقبلية ، وهذه التعديلات تنعكس بالتالى على أسعار الأسهم الحالية . وقد قام ، (Ohlson (1979) بالتحليل النظرى لهذه العلاقة وكذلك تم إختبارها تجريبيا بواسطة (Easton and Harris (1991) وقد بين (1990) Ou أن الربح المحاسبى المستقبلى يعتبر ذات قيمة تنبؤية بالعائد السوقى وبالتالي فإن محتوى المعلومات للأرقام المحاسبية بالنسبة لعائد الأسهم يرجع إلى إرتباط هذه المعلومات الخاصة بالقوائم المحاسبية بالربح المحاسبى المستقبلى . وقد خلص Ou (1990) إلى أن أسعار الأسهم تسلك كما لو أن المستثمرين يستخدمون أرقام القوائم المحاسبية لتعديل تنبؤاتهم بالربح المحاسبى المستقبلى وبالتالي ينعكس ذلك فى شكل إنخفاض أو ارتفاع فى أسعار الأسهم . وقد أستخدم (1990) Ou هذه المؤشرات المستخرجة من القوائم المحاسبية .

نسبة النمو فى (المخزون / إجمالى الأصول) ، (صافى المبيعات / إجمالى الأصول) ، (مصروفات الإستهلاك) ، (المصروفات الإستثمارية / إجمالى الأصول) وكذلك التغير فى (العائد للسهم) ، (معدل العائد المحاسبى) .

والدراسات السابقة تؤكد منفعة المعلومات التى تحتويها القوائم المحاسبية سواء الربح المحاسبى نفسه أو مكوناته التى تحتويها القوائم المحاسبية فى تفسير الإختلافات فى العائد السوقى متمثلة أساسا فى التغير فى أسعار الأسهم . فقد بينت البحوث السابقة أن القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار تزيد بزيادة نافذة العائد (أى الفترة التى يتم تجميع العائد السوقى فيها) وكذلك بإضافة المكونات الخاصة بالربح المحاسبى والتى تتضمنها القوائم المحاسبية فى نموذج الإنحدار .

وقد لاحظ (1985) . Brown et . al . وكذلك (1989) Cornell & Landsman أنه يجب تضمين التعديلات التي يقوم بها المستثمر لتوقعات الربح المحاسبي بعد نشره في القوائم المحاسبية في معادلة الإنحدار لزيادة القوة التفسيرية لـ R^2 لنموذج الإنحدار الخاص بالعلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي . وقد شرح (1989) Lev العلاقة بين تعديلات التوقعات للربح المحاسبي والعائد السوقي بإفترض نموذج مبسط لغترتين حيث قيمة الشركة تعادل الربح المحاسبي في الفترة الحالية والفترة التالية . وبفرض أن معدل الخصم = صفر فإن قيمة الشركة في السنة صفر (أي بداية السنة الأولى) هي :

$$(٢) \quad \text{ق صفر} = \text{م} (١ع) + \text{م} (٢ع)$$

وقيمة الشركة في نهاية السنة الأولى $ق_١$ بعد الإفصاح عن $١ع$ هي :

$$(٣) \quad \text{ق} = \text{ق} + \text{م} (١ع / ٢ع)$$

وبالتالي فإن التغير في قيمة الشركة بسبب الإفصاح عن $١ع$ هي :

$$(٤) \quad \text{دلتا} \text{ق} = \text{ق} - \text{ق صفر} = [\text{م} (١ع) - \text{م} (١ع / ٢ع)] + [\text{م} (٢ع) - \text{م} (١ع / ٢ع)]$$

حيث :

$\text{م} (١ع)$ الربح المحاسبي المتوقع في السنة الأولى .

$\text{م} (٢ع)$ الربح المحاسبي المتوقع في السنة الثانية .

$\text{م} (١ع / ٢ع)$ الربح المتوقع في السنة الثانية بمعلومية $١ع$.

والحد الأول من المعادلة (٤) $\text{ق} - \text{ق} (١ع)$ يمثل الربح غير المتوقع والذي عادة ما يستخدم في نموذج

الإنحدار للعلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي . بينما الحد الثاني من نفس المعادلة :

$\text{م} (١ع / ٢ع) - \text{م} (٢ع)$ يعكس التعديلات التي يقوم بها المستثمر لتوقعات الربح المحاسبي بعد الإفصاح

عن الربح المحاسبي الفعلي .

وهناك عدد من البحوث الحديثة التي حاولت إدخال التحسينات على العلاقة بين الربح المحاسبي

والعائد السوقي تم إقتراحها بواسطة (1992) Ohlson and Shroff وكذلك (1992) Ohlson . والدلالة

الخاصة بالنموذج الذي إقترحه Ohlson هو أن كلاً من مستوى الربح المحاسبي Earnings level

والتغير فيه Earnings change يؤثر على قيمة الأسهم ولذلك فإن كلاهما يجب أن يستخدم كمتغيرات

مستقلة في نموذج الإنحدار .

وقد فسّر Strong(1993) العلاقة بين التغير في الربح المحاسبي (المكون الدائم) والعائد السوقي

بافتراض أن قيمة السهم تقاس بواسطة رقم الربح المحاسبي وفقا للمعادلة الآتية :

$$(٥) \quad ق_{١ت} = \textcircled{1} \text{ ز } ع_{١ت}$$

حيث :

ق_{١ت} = قيمة السهم أ في الفترة ت .

⊙ = معدل السعر / ربحية السهم للشركة

ع_{١ت} = ربحية السهم للشركة في الفترة ت .

والمعادلة (٥) تشير إلى أن المستثمر على إستعداد لدفع القيمة ⊙ م مضروبة في ربحية السهم كسعر للسهم أ . ويأخذ الفرق الأول في المعادلة (٥) وقسمة الجانبين على ق_{١ت} - ١ (أى سعر السهم أ في بداية الفترة) فإننا نحصل على العلاقة بين التغير في السعر (العائد السوقي) والتغير في ربحية السهم كالاتي :

$$(٦) \quad \frac{ع_{١ت} - ع_{١ت-١}}{ق_{١ت} - ١} \textcircled{1} = \frac{ق_{١ت} - ق_{١ت-١}}{ق_{١ت} - ١} = \textcircled{2}$$

والمعادلة السابقة كما أوضح Easton&Harris(1991) تعكس أثر المكون الدائم للربح المحاسبي

على العائد السوقي . وتتوافق هذه المعادلة مع المدخل التقليدي في بحوث السوق المحاسبية والتي تركز على ربحية السهم غير المتوقع . والسبب في إستخدام هذا المتغير في بحوث السوق كما ذكر Ohlson&Shroff(1992) هو :

١- الربح المحاسبي غير المتوقع يمثل المفهوم النظري الصحيح للربح المحاسبي .

٢- التغير في الربح المحاسبي يقرب الربح المحاسبي غير المتوقع لأن الربح المحاسبي الحالي يقرب الربح المحاسبي المتوقع .

٣- قسمة التغير في الربح المحاسبي على سعر السهم في بداية الفترة يجعل التغير في الربح المحاسبي يتوافق مع العائد السوقي .

والمدخل البديل للعلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقى هو افتراض أن لكل شركة نسبة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لها . والمعادلة الآتية تعكس تلك العلاقة :

$$(٧) \quad ق أ ت = Q_i \text{ س أ ت}$$

حيث :

$$Q_i = \text{نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لاسهم الشركة أ .}$$
$$\text{س أ ت} = \text{القيمة الدفترية لاسهم الشركة أ فى الفترة ت .}$$

ويأخذ الفرق الأول فى المعادلة (٧) وباعتبار أن $س أ ت - س أ ت - ١ = ع أ ت$ (أى أن ربحية السهم تتمثل فى الفرق بين القيمة الدفترية للسهم فى الفترة ت ، ت - ١) فإننا نحصل على المعادلة الآتية والتي تظهر العلاقة بين مستوى الربح المحاسبي والعائد السوقى

$$(٨) \quad \frac{ع أ ت}{ق أ ت - ١} Q_i = \frac{ق أ ت - ق أ ت - ١}{ق أ ت - ١} = ق أ ت \text{ (العائد السوقى)}$$

وقد أوضح (1991) Easton & Harris أن المعادلة (٨) تعكس أثر المكون المؤقت للربح المحاسبي على العائد السوقى . وبين تجريبيا أن هذا المتغير (مستوى العائد) له قوة تفسيرية للاختلافات فى العائد السوقى لانقل عن القوة التفسيرية للتغير فى الربح المحاسبي (المكون الدائم) . وقد بين (1992) Ohlson & Shroff بالتحليل النظرى ، الظروف التي يفضل فى ظلها إستخدام أى من المتغيرين (مستوى الربح المحاسبي أو التغير فيه) كمتغيرات مفسرة للعائد السوقى ولخصها فى الآتى :

• بفرض إتباع العائد السوقى للسلسلة العشوائية Random Walk فان مستوى الربح المحاسبي يرتبط أكثر (أقل) مع العائد السوقى من التغير فى الربح المحاسبي لو أن درجة التباين لمستوى الربح المحاسبي صغيرة (كبيرة) .^(١)

(١) أقترح (1992) Ohlson & Shroff أيضا إستخدام البواقي الخاصة بإنحدار مستوى الربح المحاسبي مع معدل

ربحية السهم / السعر فى بداية الفترة كمتغير مفسر للعائد السوقى .

كما اقترح Ohlson&Shroff(1992) بأن استخدام كلا من مستوى الربح والتغير فيه كمتغيرين مفسرين للعائد السوقي في معادلة الانحدار قد يؤدي إلى زيادة القوة التفسيرية للنموذج في ظروف معينة^(١) . وقد وجد Strong(1993) أن أدماج كلا من المتغيرين في معادلة الانحدار زاد من R² لتصل إلى ١٥٪ .

٣- دور المعلومات المحاسبية في تقدير درجة المخاطرة للسهم (بيتا) :

أظهر نموذج تسعير الاصل الرأسمالي (CAPM) أن المستثمر الفرد عند تكوينه محفظة الإستثمارات Portfolio يعتمد على فرضين : (Foster,1986)

١- أن تفضيلاته (أى المستثمر) بالنسبة لتوزيع العائد المستقبلي لمحفظة الإستثمارات تعتمد على متوسط العائد Mean ودرجة تباين العائد Variance .

٢- أن المستثمر يفضل محفظة إستثمارات ذات عائد متوقع أعلى عند مستوى تباين معين (درجة مخاطرة معين) كما أنه يفضل درجة مخاطرة أقل عند مستوى عائد معين لمحفظة الإستثمارات . ووفقا لهذا النموذج فإن العائد المتوقع للسهم أ، م (م أ) يتحدد بالمعادلة الآتية :

$$م (م أ) = م ف + بيتا [م (م س) - م ف] \quad (٩)$$

حيث :

م ف = العائد على الأصل بدون مخاطره (مثل السندات الحكومية المضمونة العائد) .

بيتا = العلاقة بين درجة التقلبات في العائد الخاص بالسهم والتقلبات في العائد الخاص بالسوق وتقاس بالمعادلة :

$$\text{التباين المشترك (م أ ، م س) } \text{COV}$$

(١٠)

$$\frac{\text{التباين م س}}$$

var

(١) يتفق ذلك مع نتائج Ou&Penman حيث تبين أن المكون المؤقت للعائد المحاسبى ذات قيمة Value

Relevant بالنسبة للمستثمر عند توقعه للعائد السوقي .

م (م س) = العائد على محفظة الإستثمارات الممثلة لسوق رأس المال كله (الأسهم ، السندات ، العقارات الخ)

وبالتالى فإن تكوين محفظة الإستثمارات بواسطة المستثمرين وكذلك قرارات الإستثمارات داخل الشركة تعتمد على (بيتا) أى درجة المخاطره المنتظمة التى تعكس العلاقة بين تقلبات العائد للسهم وتقلبات العائد الخاص بالسوق كله . وقد تناولت عديد من البحوث المتغيرات التى تحدد درجة المخاطره (بيتا) ولخصها (Foster (1986 فى :

أ - درجة الرفع المالى : Financial Leverage

وقد أظهر (Bowman (1979 أن هناك علاقة طردية بين درجة الرفع المالى وبين بيتا . فقد بين أنه كلما زادت درجة الرفع المالى كلما زادت (بيتا) . كذلك بين (Mandelker & Rhee (1984 أن هناك إرتباط معنوى بين بيتا وبين درجة الرفع المالى .

ب - درجة الرفع التشغيلى : Operating Leverage

تتمثل درجة الرفع التشغيلى فى نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة . وقد أظهرت عدة بحوث أن هناك علاقة طردية أيضا بين درجة الرفع التشغيلى وبين (بيتا) . فقد أظهر (Lev (1974 أنه كلما زادت نسبة التكاليف المتغيرة إلى إجمالى التكاليف كلما إنخفضت (بيتا) . كذلك أظهر (Mande Iker & Rhee (1984 علاقة معنوية طردية بين درجة الرفع التشغيلى وبين (بيتا) .

ج- درجة الإختلاف فى الربح المحاسبى غير المتوقع :

Unexpected Earnings Covariability and Variability

توقعت النماذج النظرية علاقة موجبة بين عدم التأكد حول المتغيرات المحددة لمخاطر الأعمال Business Risk مثل (حجم المبيعات ، سعر البيع ، تكلفة التشغيل المتغيرة) وبين درجة الإختلاف فى العائد . وعندما ركزت هذه البحوث على (بيتا) فإنها توقعت أن عوامل عدم التأكد المنتظمة فقط والتى تحدد درجة مخاطر الأعمال هى التى تؤثر على (بيتا) . وذلك لأنه يعتقد أن المستثمر يستطيع تجنب عوامل عدم التأكد غير المنتظمة عن طريق تنويع إستثماراته . وقد توصل (Conine (1982 إلى نموذج يربط بين محددات مخاطر الأعمال و(بيتا) ومن قبل ذلك قام (Ball & Brown (1969 بدراسة العلاقة

بين (بيتا) المحاسبية (المتمثلة فى العلاقة بين تقلبات الربح المحاسبى للشركة وبين تقلبات الربح المحاسبى للسوق كله) وبين (بيتا) السوقية ووجد أن هناك علاقة ذات معنوية بينهما . وهناك دراسات مماثلة أظهرت علاقة معنوية بين (بيتا) المحاسبية و (بيتا) السوقية مثل Beaver , Kettler & Scholes (1970) Hill & Stone (1980) , Beaver & Manegold (1975) .

د - تنوع الأنشطة : Lines of Business

بين Foster(1986) أن درجة المخاطره السوقية(بيتا)لمحفظة الإستثمارات تتمثل فى المتوسط المرجح للمخاطر الخاصة بالاسهم المكونة لمحفظة الإستثمارات . وبالتالي فإن (بيتا)للسهم الخاص بشركة متنوعة الأنشطة تمثل فى المتوسط المرجح للمخاطر الخاصة بالأنشطة المكونة للشركة كما فى المعادلة :

$$\beta_A = \sum \beta_i \times w_i$$

حيث :

w_i و الأهمية النسبية للنشاط و فى الشركة أ
بيتا و درجة المخاطره للنشاط و

وبالأضافة إلى الدارسات السابقة التى تناولت المتغيرات المحددة لدرجة المخاطره للسهم (بيتا) فهناك مجموعة أخرى من البحوث أختبرت درجة الارتباط بين المتغيرات المحاسبية وبيتا السوقية وكذلك إستخدام هذه المتغيرات المحاسبية فى تقدير بيتا السوقية وهى ما تسمى بدراسات Accounting Risk Measures (ARM) ومن هذه الدارسات ، دراسة (Bildersee (1975) التى استخدمت نموذج الانحدار لبيان المتغيرات التى لها قوة تفسيرية كبيرة للإختلافات فى (بيتا) السوقية . وقد إستخدمت الدراسة عدة متغيرات محاسبية مثل : نسبة الديون إلى الملكية ، نسبة الأسهم الممتازة إلى الاسهم العادية ، نسبة المبيعات إلى حقوق الملكية ، نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ، الإنحراف المعيارى لمعدل السعر إلى ربحية السهم (P/E) ، بيتا المحاسبية . كذلك قامت دراسة Elgers & Murray (1982) بإستخدام عدة مقاييس محاسبية لتقدير (بيتا) السوقية ووجدت هذه الدراسات علاقة موجبة بين (بيتا) السوقية وبين المقاييس المحاسبية الآتية :

Assets Growth	١- نمو الاصول
Financial Leverage	٢- نسبة الرفع المالي
Earnings Variability	٣- درجة الإختلاف فى الربح المحاسبى

وعلاقة سالبة بين (بيتا) السوقية وبين المقاييس المحاسبية الآتية :

١- نسبة التوزيعات Dividends Payaut Ratio

٢- حجم الاصول Assets Size

كذلك قام Ferrelly & Ferris & Reichenstien (1985) بدراسة العلاقة بين مقاييس المخاطره المحاسبية ومقياس (بيتا) السوقى وكذلك توقعات المستخدمين لدرجة المخاطرة Perceived Risk ووجد أن هناك إرتباط قوى بين توقعات المستخدمين للمخاطره والمقاييس المحاسبية لدرجة المخاطره .

من إستعراض البحوث النظرية والتطبيقية فى مجال العلاقة بين الربح المحاسبى والعائد السوقى وكذلك العلاقة بين المعلومات المحاسبية ودرجة المخاطره السوقيه للسهم يمكن صياغة فرضى العدم (Null Hypotheses) التالين :

الفرض الاول :

" ليس هناك علاقة بين الربح المحاسبى (أو التغير فيه) والعائد السوقى للأسهم وبالتالي فإن الربح المحاسبى (أو التغير فيه) أو كلاهما معا ليس لهم قوة تفسيرية للاختلافات فى العائد السوقى "

الفرض الثانى :

" ليس هناك أى إرتباط بين المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ودرجة المخاطره المنتظمة للسهم (بيتا) "

٤- نموذج الدراسة وجمع البيانات :

١- القوة التفسيرية للعائد المحاسبي :

أقترح Ohlson(1992) أن التأثير على عائد الأسهم بواسطة الربح المحاسبي يتكون من شقين ، الشق الأول هو المكون الدائم Permanent أو المستمر ويعبر عنه في شكل التغير في الربح المحاسبي بمعادلة الإنحدار الآتية^(١)

$$(١١) \quad \frac{ع أ ت - ع أ ت - ١}{س أ ت - ١} = م أ ت + ب$$

حيث :

م أ ت = العائد السوقى للسهم أ في الفترة ت .

ب = معامل ثابت

ع أ ت = رد الفعل (أو معامل) التغير في العائد السوقى نتيجة التغير في الربح المحاسبي .

س أ ت = ربحية السهم في الفترة ت .

ع أ ت - ١ = ربحية السهم أ في الفترة السابقة ت - ١

س أ ت - ١ = سعر السهم أ في بداية الفترة ت .

أما الشق المؤقت Transitory فإنه يعبر عنه في شكل مستوى الربح المحاسبي بالمعادلة الآتية :

$$(١٢) \quad \frac{ع أ ت}{س أ ت - ١} = م أ ت + ب$$

وقد أقترح (1992) Ohlson أيضا أن تضمين معادلة الإنحدار للشق المؤقت والشق الدائم للربح المحاسبي يؤدي إلى زيادة القوة التفسيرية R^2 للإختلافات في العائد السوقى . وقد أثبت ذلك تجريبيا على بيانات الولايات المتحدة (1991) Easton & Harris وبالتالي فإن معادلة الإنحدار في هذه الحالة تكون :

(١) تم حساب العائد السوقى كالتغير في سعر السهم إضافة إلى التوزيعات أما الربح المحاسبي فقد تم إستخدام ربحية

$$(١٢) \quad \frac{ع_{أ ت} - ع_{أ ت}^{س}}{١ - أ ت} + \frac{ع_{أ ت}}{س_{أ ت} - ١} = أ ت + ب_{١} + ب_{٢}$$

وقد إستخدم (1993) Strong النموذج السابق الخاص بـ Ohlson وطبقه على بيانات المملكة المتحدة ووجد أن متوسط R^2 للسنوات من ١٩٦٩ - ١٩٨٩ بإستخدام المعادلة (١١) ٩٪ والمعادلة (١٢) ١٣٪ وقد زاد R^2 عند إستخدام المعادلة (١٣) ليصل إلى ١٥٪ . وقد أستخدمت النماذج الثلاثة فى الدراسة الحالية وطبقت على بيانات سوق الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات من ١٩٨٧ - ١٩٩٢ . وقد تم الحصول على البيانات من دليل أسهم الإمارات العربية المتحدة الذى يصدره بنك أبو ظبى (١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣) .^(١)

ب- تحديد درجة المخاطره للأسهم (بيتا) بواسطة البيانات المحاسبية :

لتحديد مدى قوة العلاقة (الارتباط) بين المتغيرات المحاسبية ودرجة المخاطره للسهم (بيتا السوقية) فقد تم إختبار المتغيرات المحاسبية الآتية و المستخرجه أيضا من دليل الأسهم الذى يصدره بنك أبو ظبى للست سنوات من ١٩٨٧ - ١٩٩٢

(١) تبلغ عدد الشركات المساهمة التى يحتوئها دليل الأسهم الذى يصدرها بنك أبو ظبى الوطنى ٢٤ شركة . أنظر الملحق

كيفية حسابه	المتغير المحاسبي
$\frac{\text{التوزيعات للأسهم}}{1=t}$	١- نسبة التوزيعات Dividend Payout
$\frac{\text{العائد المحاسبي المتاح للتوزيعات}}{1=t}$	
$\frac{\text{اجمالي الأصول } t=6}{\text{اجمالي الأصول } t=1}$	٢- نمو الاصول Asset Growth
$\frac{\text{مجموع الخصوم}}{1=t}$	
$\frac{\text{مجموع الاصول}}{1=t}$	٢- نسبة الرفع المالي Financial Leverage
$\frac{\text{مجموع الاصول للشركة}}{1=t}$	
$\frac{\text{مجموع الاصول للشركات كلها (السوق)}}{1=t}$	٤- حجم الشركة Asset Size
$\frac{\text{تباين مشترك } ع_1, ع_2 \text{ س}}{\text{تباين } ع_1 \text{ س}}$	٥- بيتا المحاسبية
$\frac{\text{COV}}{\text{var}}$	
<p>حيث: ع_١: العائد المحاسبي للسهم أ. ع_٢: العائد المحاسبي للسوق.</p>	

٥- نتائج الدراسة :

١- القوة التفسيرية للربح المحاسبي والتغير فيه :

الجدول رقم (٢) يظهر النتائج الخاصة بإنحدار العائد السوقى كمتغير تابع وربحية السهم / السعر للسهم فى الفترة السابقة كمتغير مستقل وهو ما يعكس أثر المكون المؤقت للربح المحاسبي على العائد السوقى . وقد وصل متوسط القوة التفسيرية لهذا النموذج R^2 للسنوات الست من ١٩٨٧ - ١٩٩٢ إلى ٥٢.٨ ٪ . ويلاحظ أن القوة التفسيرية قد إنخفضت إنخفاضاً ملحوظاً فى سنة ١٩٩٢ حيث بلغت ١٧ ٪ ، كما أن معامل الإنحدار ب ذات معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠١ ما عدا السنة الأخيرة سنة ١٩٩٢ حيث كان المعامل ذات دلالة معنوية إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ .

جدول رقم (٢)

$$\text{نموذج الانحدار الاول} \quad \text{أ ت}^{\text{ع}} = \text{أ ت}^{\text{م}} + \text{ب} + \frac{\text{أ ت}^{\text{ع}}}{\text{س ت} - ١}$$

السنة	ت	ب	R^2	R^2 (Adj)
١٩٨٧	٠.٠٦	٠.٠٤ **	٦٣.٤ ٪	٦١.٨ ٪
١٩٨٨	٠.٢١ *	٠.٥٢ **	٦٥	٦٤
١٩٨٩	٠.١٩ *	٠.٥٢ **	٦٦	٦٥
١٩٩٠	٠.١٠ - *	٠.٢٣ **	٥٢	٥٠
١٩٩١	٠.٢٣ **	٠.٢٩ **	٦١	٥٩
١٩٩٢	٠.٢٥ **	٠.١٧ **	٢١	١٧

* ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠٥

** ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠١

وقد تم إنحدار العائد السوقى كمتغير تابع والتغير فى ربحية السهم مقسوما على سعر السهم فى الفترة السابقة كمتغير مستقل وهو ما يعكس أثر المكون الدائم للربح المحاسبى . ونتائج هذا الإنحدار تظهر فى الجدول رقم (٣) حيث يتبين أن متوسط القوة التفسيرية للتغير فى الربح المحاسبى للإختلافات فى العائد السوقى للسنوات من ١٩٨٧ - ١٩٩٢ يبلغ ٤١٪ . وهذه القوة التفسيرية أقل من تلك الخاصة بمستوى الربح . التى بلغت كما فى الجدول رقم (٢) ٥٢.٨٪ وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه Easton (1991) & Harris من أن مستوى الربح المحاسبى يقدم قوة تفسيرية أكبر من القوة التفسيرية للتغير فى الربح المحاسبى . كما يظهر من الجدول رقم (٣) أن معامل الإنحدار ب ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠١ فى كل السنوات ماعدا السنة الأخيرة سنة ١٩٩٢ . إلا أن قيمة معامل الإنحدار فى هذا النموذج أكبر (فى كل السنوات) من المعامل فى النموذج الأول وهو ما يظهر أن رد فعل عائد الأسهم أكثر حساسية للتغير فى الربح المحاسبى عنه بالنسبة لمستوى العائد نفسه .

جدول رقم (٢)

$$\text{نموذج الانحدار الثانى : } م \text{ } \hat{t} = \text{ب} + \frac{ع \text{ } t - ع \text{ } 1}{س \text{ } t - 1}$$

السنة	ت	ب	R ²	R ² (Adj)
١٩٨٧	* .١٨	** .٦٧	٪ ٢٩	٪ ٢٦
١٩٨٨	** .٣٤	** ١.٦٩	٥٨	٥٦
١٩٨٩	** .٣٤	** ١.٣٧	٦٠	٥٨
١٩٩٠	- .٠٤	** ١.٠٩	٥٤	٥٢
١٩٩١	** .٤١	** .٤٩	٣٧	٣٤
١٩٩٢	** .٢٩	.٢٥	١٥	١٢

* ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠٥
 ** ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠١

وعند إنحدار مستوى الربح المحاسبي وكذلك التغير فيه كمتغيرات مستقلة مع العائد السوقي كمتغير تابع ، فإن القوة التفسيرية للنموذج زادت زيادة ملحوظة كما توقع (Ohlson (1992) وكما يظهر في الجدول رقم (٤) . فقد وصل متوسط R^2 للسنوات الست من ١٩٨٧ - ١٩٩٢ إلى ٦٠٪ .

جدول رقم (٤)

$$\text{نموذج الانحدار الثالث : } \mu_t = \frac{\epsilon_t}{1 - \alpha} + \beta \frac{\epsilon_t - \epsilon_{t-1}}{1 - \alpha} + \theta + \alpha \epsilon_t$$

السنة	ت	ب ١	ب ٢	R^2	R^2 (Adj)
١٩٨٧	٠.٠٣	** ٠.٥٦	٠.٣٥	٦٦٪	٦٣٪
١٩٨٨	* ٠.٢٢	** ٠.٣٥	* ٠.٨٠	٧٢	٦٩
١٩٨٩	* ٠.٢٢	** ٠.٣٥	٠.٦٣	٧٢	٦٩
١٩٩٠	* ٠.٠٨ -	٠.١٢	* ٠.٦٦	٦٠	٥٦
١٩٩١	* ٠.٢٢	** ٠.٢٩	٠.٠١	٦١	٥٧
١٩٩٢	* ٠.٢١	* ٠.١٦	٠.٢١	٣٢	٢٦

* ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠٥ .

** ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠.٠١ .

ويظهر من الجدول رقم (٤) أنه رغم أن الشق الأول وهو المتمثل في مستوى الربح له دلالة معنوية إحصائية أكثر من الشق الثاني وهو التغير في الربح المحاسبي ، إلا أن رد فعل العائد السوقي للشق الثاني وهو التغير في الربح المحاسبي أكبر منه بالنسبة لمستوى الربح المحاسبي لعامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ .

ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بنماذج الإنحدار الثلاثة السابقة بأن القوة التفسيرية للربح المحاسبي والتغير فيه للإختلافات في العائد السوقي كبيرة جدا بالنسبة لسوق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة . ورغم أن مستوى الربح المحاسبي يقدم قوة تفسيرية كبيرة ، إلا أن رد الفعل للعائد السوقي للتغيرات في الربح المحاسبي أكبر منه بالنسبة لمستوى الربح المحاسبي . ويلاحظ أيضا أن هذه القوة التفسيرية والتي تبلغ ٦٠٪ في المتوسط تزيد زيادة كبيرة عن مثيلتها في الولايات المتحدة والتي تبلغ في

المتوسط ١٠ ٪ والمملكة المتحدة والتي تبلغ في المتوسط ١٥ ٪ . ويمكن تفسير هذه الزيادة في القوة التفسيرية للربح المحاسبي في دولة الإمارات إلى صغر حجم سوق الأسهم في دولة الإمارات وعدم تلّثر أسعار الأسهم بعوامل أخرى بخلاف الربح المحاسبي والأعلان عنه كما هو الحال في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . ففي هذه الدول ، توجد متغيرات كثيرة تؤثر على أسعار الأسهم مثل أنشطة التمويل وإعادة شراء الأسهم والنققات الرأسمالية الكبيرة ، وحركة الإقتصاد القومي ككل مثل تغيرات أسعار الفائدة والتضخم وغيرها من العوامل التي تؤثر على حركة السوق وبالتالي أسعار الأسهم . كما أن الشركات المساهمة في دولة الإمارات أغلبها يتمثل في البنوك وشركات التأمين وبالتالي لا توجد إختلافات كبيرة في عائد الأسهم بين الشركات Cross-Sectional .

ويمكن إرجاع إرتفاع القوة التفسيرية للربح المحاسبي أيضا إلى بساطة العلاقات بين الأطراف المختلفة من دائنين وملاك ومديرين وعدم وجود التعارض الكبير في المصالح بين هذه الأطراف كما هو الحال في الشركات في الدول الصناعية الكبرى وهذا التعارض في المصالح يؤدي إلى إحتمال التلاعب في الأرباح عن طريق الطرق المحاسبية Income Smoothing & Big-bath مما يؤدي في النهاية إلى ضعف العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقى .

وما يؤيد هذا التفسير أنه يلاحظ من الجدول ٢ . ٣ ، ٤ ، إنخفاض R^2 القوة التفسيرية للربح المحاسبي في السنة الأخيرة ١٩٩٢ وهى السنة التي أعقبت حرب الخليج ، فقد وصل R^2 إلى ١٧ ٪ فى النموذج الاول ، ١٢ ٪ فى النموذج الثانى ، ٢٦ ٪ فى النموذج الثالث . ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثر أسعار الأسهم فى خلال سنوات حرب الخليج ١٩٩١ ، ١٩٩٢ بمتغيرات أخرى غير الربح المحاسبي والأرقام المحاسبية المنشورة وبالتالي أضعف ذلك من العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقى .

وقد أقترح (Lev (1989) عدد من التفسيرات المحتملة لانخفاض القوة التفسيرية للعائد المحاسبي

فى الولايات المتحدة الأمريكية :

- ١- العيوب الموجودة فى طرق البحث المحاسبي .
- ٢- المستثمر غير الرشيد (عدم كفاءة السوق) .
- ٣- قصر الفترة الزمنية التي تختبر فيها العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقى .
- ٤- محتوى المعلومات للربح المحاسبي وتأثره بالممارسات الخاصة بإدارة المشروعات من تلاعب فى الطرق المحاسبية .

وقد فند (Lev (1989) السبب الاول والثانى ، حيث أثبت أن التحسينات الكثيرة فى طرق البحث لم

ترد من القوة التفسيرية للربح المحاسبي إلا بنسبة بسيطة جدا ، أما بالنسبة للمستثمر غير الرشيد ، فقد استبعدنا Lev بسبب أن البحوث التجريبية أثبتت أن المستثمر يتجاوب مع متغيرات مثل الإنفاق الرأسمالي ، التوزيعات ، التغيير في هيكل رأس المال ، وبالتالي ، فإن الجدل الخاص بالمستثمر غير الرشيد أو عدم كفاءة سوق رأس المال ينقصها البحث التجريبي .

وقد أختبر (1989) Lev مدى صحة السبب الثالث وهو قصر الفترة الزمنية فقام بإنحدار العائد السوقي غير المتوقع على مدار ٥ سنوات ونسبة التغيير المرافقة فيربحية السهم EPS لعينة من ١٥٠ شركة ووجد أن R^2 ارتفعت إلى ٢٥٪ .

وبالنسبة للسبب الرابع وهو إنخفاض محتوى المعلومات للربح المحاسبي فقد قام Imhoff (1989) بتقسيم عينة من الشركات إلى عالية - متوسطة - منخفضة من ناحية جودة الربح المحاسبي المنشور كما يقدرها المحللين الماليين ووجد أن R^2 للعلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي مرتفعة بالنسبة للشركات عالية الجودة .

و يمكن القول أن إرتفاع القوة التفسيرية للربح المحاسبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ترجع أساسا إلى عوامل محلية مثل مواصفات الشركات وصغر حجم سوق رأس المال وعدم تأثر أسعار الأسهم بعوامل ومتغيرات كثيرة بخلاف الأرقام المحاسبية المنشورة .

نقطة أخرى هامة في تحديد منفعة الربح المحاسبي في التنبؤ بالعائد السوقي هي مدى ثبات وإستقرار هذه العلاقة من سنة لأخرى . وقد أجرى (1989) Lev إنحدار للعائد السوقي غير المتوقع (بواقي العائد) مع نسبة التغيير في الربح المحاسبي للشركات المقيدة في بورصة نيويورك . وقد قام بإجراء الإنحدار لكل سنة على حدة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ .

وقد تراوح R^2 بين ١٪ ، ٤٪ ومعامل الإنحدار بين ٠.٠٠٩ إلى ٠.٠٢٤ كذلك فقد قام Bown et.al.(1987) بدراسة مماثلة لكل سنة من سنوات ١٩٧٢ - ١٩٨١ ووجد أن R^2 تتراوح بين ١٪ ، ٢٥٪ بينما تراوحت المعاملات بين ٠.٠٠١ ، ٠.٤٢٢ وهذه التقلبات الواسعة في العلاقة بين العائد السوقي والربح المحاسبي تؤثر سلبيا على منفعة المعلومات الخاصة بالربح المحاسبي في التنبؤ بالعائد السوقي للأسهم . وقد أظهرت دراسة (1993) Strong على بيانات أسهم الشركات في المملكة المتحدة أيضا تقلبات مماثلة لبيانات الولايات المتحدة الأمريكية في علاقة الربح المحاسبي والعائد السوقي . فقد تراوحت R^2 بين ٢٪ ، ٢٢٪ . أما الدراسة الحالية فتظهر تقلبات أقل حدة من الدراسات المماثلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . فقد تراوحت R^2 للنموذج الأول بين ١٧٪ ، ٦٢٪ تقريبا وبين ١٢٪ ، ٥٨٪ للنموذج الثاني وبين ٢٦٪ ، ٦٣٪ للنموذج الثالث . أما معاملات الإنحدار فقد تراوحت بين

٠.٣ - ٠.٥٣ فى النموذج الاول ، ٠.٢٥ - ١.٦٩ فى النموذج الثانى والجدول رقم (٥) يظهر معالم الإرتباط بين العائد السوقى والربح المحاسبى والتغير فيه على مدار السنوات الست ويظهر من الجدول أن معاملات الإرتباط كبيرة ومقاربة فى السنوات المختلفة ما عدا السنة الأخيرة ١٩٩٢ .

جدول رقم ٥

معامل الارتباط (R) بين العائد السوقى والربح المحاسبى والتغير فيه

العائد السوقى

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٠.٤٦٠	٠.٧٨٢	٠.٧٢٣	٠.٨١٦	٠.٨١٠	٠.٧٩٦	- العائد المحاسبى
٠.٣٩٥	٠.٦١٤	٠.٧٣٩	٠.٧٧٤	٠.٧٦٤	٠.٦٢٥	- التغير فى العائد المحاسبى

ب- علاقة البيانات المحاسبية بدرجة المخاطره للسهم (بيتا) :

كما أوضحنا سابقا فى هذا البحث ، فإن الدراسات أثبتت أن هناك علاقة قوية بين البيانات المحاسبية وبين درجة مخاطرة الاسهم السوقية المنتظمة (بيتا) .

وأحد أهداف القوائم المحاسبية هو تقديم المعلومات التى تساعد المستثمرين فى تحديد درجة المخاطره للأسهم مما يمكنهم من تكوين محفظة الإستثمارات التى تناسب تفضيلهم لمستوى معين من العائد ومستوى معين من المخاطره . وقد تم إجراء الإنحدار للمتغيرات المحاسبية السابق ذكرها وهى نسبة التوزيعات ، ومعدل النمو للاصول ، ودرجة الرفع المالى ، وحجم الاصول وكذلك معدل الإختلافات فى الربح المحاسبى مقاسا ببيتا المحاسبية كمتغيرات مستقلة ودرجة المخاطره السوقية (بيتا) كمتغير تابع (١) . وكانت معادلة الإنحدار هى :

$$\text{بيتا السوقية} = ١.٢٣٦ + ٠.٠٥٤ \text{ س} + ١.٠٠٨ + ٢ \text{ س} + ٠.٩٦١ \text{ س} - ٣ \text{ س} + ٠.٠٣ \text{ س} + ٠.٢٤٥ \text{ س} + ٥$$

(١) تم قياس المتغيرات المحاسبية كما هو موضح فى الجزء السابق من البحث باستخدام البيانات الخاصة بالقوائم

المحاسبية للشركات المدرجة بدليل الاسهم الذى يصدره بنك أبو ظبى عن السنوات من ١٩٨٧ - ١٩٩٢ . وقد تم تحديد

بيتا (السوقية) وبيتا (المحاسبية) عن طريق تطبيق برنامج Invest على الحاسب الالى .

حيث :

- س ١ نسبة التوزيعات
- س ٢ معدل نمو الاصول
- س ٣ نسبة الرفع المالى
- س ٤ حجم الاصول
- س ٥ بيتا (المحاسبية)

وقد بلغ معدل معامل التحديد R^2 للمعادلة السابقة ٥٥.٤ ٪ ومعامل التحديد المعدل R^2 (adj) ٤٣ ٪ . وهذا يعنى أن المتغيرات السابقة تشرح حوالى ٤٣ ٪ من الإختلافات فى (بيتا) السوقية . غير أن معادلة الإنحدار تظهر أن معامل الإنحدار الخاص بنمو الاصول هو المعامل الوحيد ذات الدلالة الإحصائية المعنوية عند مستوى أقل من ٠.٠١ كما أن تحليل الإختلافات Analysis of Variance لمعادلة الإنحدار السابقة تظهر أن $P=0.008$ وهو ما يعنى أن شرح الإختلافات فى (بيتا) السوقية عن طريق المتغيرات المحاسبية ذات دلالة معنوية إحصائيا عند مستوى أقل من ٠.٠١ .

والجدول رقم (٦) يظهر مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة . ويظهر من الجدول أن (بيتا) السوقية ترتبط إيجابيا مع معدل نمو الأصول ونسبة الرفع المالى وكذلك بيتا المحاسبية (أى درجة الإختلافات فى الربح المحاسبى) . كما ترتبط بيتا (السوقية) سلبيا مع نسبة التوزيعات وحجم الأصول . وهذه العلاقة تتفق مع الدراسات التجريبية المماثلة فى هذا المجال .

جدول رقم (٦)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المحاسبية وبيتا السوقية

حجم الاصول	معدل الرفع المالى	معدل نمو الاصول	نسبة التوزيعات	بيتا السوقية	
				٠.٠١٣ -	نسبة التوزيعات
			٠.١٥٤	٠.٦٩٤	معدل نمو الاصول
		٠.٠٩٣ -	٠.٣٥٢ -	٠.١٩٠	نسبة الرفع المالى
	٠.٥١٩	٠.١٧٧ -	٠.٣٠٤	٠.٠٣١ -	حجم الاصول
٠.١٩٤ -	٠.٠٢١ -	٠.٠٠٢	٠.٤٠٥	٠.٠٧٣	بيتا المحاسبية

ويظهر من الجدول رقم (٦) أن معدل نمو الأصول ونسبة الرفع المالي هما أكثر المتغيرات المحاسبية إرتباطا (بيتا) السوقية .

والنتائج السابقة تتعارض مع فرضى العدم فى هذا البحث حيث تبين أن الربح المحاسبى (والتغير فيه) يفسر حوالى ٦٠٪ من الاختلافات فى العائد السوقى ، كما أن المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية (وعلى الأخص معدل نمو الأصول) ترتبط إرتباطا ذا معنوية احصائية بدرجة المخاطره المنتظمة للأسهم . وبالتالي نستطيع إستخلاص أن المتغيرات المحاسبية تلعب دورا هاما فى مساعدة المستثمرين فى دولة الإمارات فى توقع عائد الأسهم وكذلك فى تحديد درجة المخاطره السوقية للأسهم وهو ما يساعدهم فى تكوين محفظة الإستثمارات المناسبة لدرجة أفضليتهم للعائد والمخاطره . كذلك فإن تقدير (بيتا) السوقية تساعد إدارة المشروع فى إتخاذ القرارات الإستثمارية لما تلعبه بيتا السوقية من دور هام فى تحديد تكلفة الأموال اللازمة لتمويل الإقتراحات الرأسمالية .

٦- الخلاصة :

قدمت عديد من البحوث التي تنتمي إلى مايسمى ببحوث السوق Market Research أدلة على منفعة المعلومات المحاسبية سواء متمثلة في رقم الربح المحاسبى (أو التغيير فيه) أو مكونات الربح المحاسبى التي تظهر بالقوائم المحاسبية . وقد ركزت هذه البحوث على علاقة هذه المعلومات المحاسبية بالعائد السوقي Market Return (أو التغيير فيه) وذلك بتطبيق أسلوب الإنحدار بين الربح المحاسبى (أو الربح المحاسبى غير المتوقع) والعائد السوقي (أو العائد السوقي غير المتوقع) . وقد خلصت هذه البحوث إلى أن المعلومات المحاسبية ذات منفعة كبيرة للمستثمرين فى التنبؤ بالعائد السوقي وكذلك لتقدير عامل المخاطره السوقية (بيتا) ليتمكن المستثمرين من تكوين محفظة الإستثمارات التي تناسب أفضليتهم للعائد والمخاطره .

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى المحاسبه من أنها تصل إلى رقم للربح المحاسبى مشوش بالمعايير المحاسبية التي تصدرها الجهات المهنية وباختيار الإدارة للطرق المحاسبية التي تؤثر عليه (الربح المحاسبى) بما يتفق مع مصالحهم ، فإن البحوث الحديثة أثبتت أن رقم الربح المحاسبى رقم ذات أهمية كبيرة للمستخدمين ،فهو يستخدم فى تعاقدات الملاك والمديرين ، والملاك والدائنين وكذلك يستخدم فى مجال التنبؤ بالفشل التجارى وترتيب السندات ووضع نظم الحوافز بالإضافة إلى إستخدامه فى مجال التنبؤ بالعائد السوقي ودرجة المخاطره للأسهم . وقد قامت بحوث السوق بإختبار منفعة المعلومات المحاسبية (الربح المحاسبى ومكوناته) عن طريق معامل الارتباط R ومعامل التحديد R^2 أو القوة التفسيرية للربح المحاسبى للتغيرات فى العائد السوقي ووجدت أن الربح المحاسبى يفسر فى المتوسط ١٠٪ من الإختلافات فى العائد السوقي فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما وصلت هذه النسبة إلى ١٥٪ فى المملكة المتحدة . وقد أرجع الباحثين هذا الإنخفاض فى القوة التفسيرية للربح المحاسبى إلى عدة أسباب من أهمها الممارسات الخاصة بالإدارة عند إختيارها للطرق المحاسبية مثل تهديد الأرباح . كما أثبتت البحوث أهمية المعلومات المحاسبية فى تقدير درجة المخاطره السوقية للأسهم . وقد وجدت هذه البحوث أن هناك ارتباطا قويا وذات معنوية إحصائية بين النسب المستخرجه من القوائم المحاسبية وبين درجة المخاطره السوقية (بيتا) للأسهم .

وقد قامت الدراسة الحالية بإختبار درجة الارتباط والقوة التفسيرية للربح المحاسبى والتغير فيه للإختلافات فى العائد السوقي بإستخدام البيانات الخاصة بأسهم دولة الإمارات العربية المتحدة ووجدت الدراسة أن القوة التفسيرية للربح المحاسبى بإستخدام بيانات سوق الإمارات للأسهم عالية جدا وتصل فى المتوسط إلى ٦٠٪ وهو مايفوق القوة التفسيرية للربح المحاسبى فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . وقد أرجعت الدراسة السبب فى إرتفاع القوة التفسيرية للربح المحاسبى فى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قلة عدد الشركات المستخدمة فى الدراسة وإلى إنتماء معظم الشركات إلى صناعة واحدة تقريبا (البنوك وشركات التأمين) مما يفض من الإختلافات انقطاعية Cross Sectional .

ومن ضمن أسباب ارتفاع القوة التفسيرية للربح المحاسبي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو عدم وجود التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة من مديرين وملاك أو ملاك ودائنين وبالتالي عدم وجود الحافز للتلاعب في رقم الربح المحاسبي عند طريق إختيار الطرق المحاسبية . كذلك ، فإن الدراسة أختبرت مدى قوة العلاقة بين النسب المالية المستخرجة من القوائم المحاسبية في دولة الإمارات وبين درجة المخاطره السوقية للأسهم . وقد وجدت الدراسة إرتباطا قويا بين الأرقام المحاسبية وبين درجة المخاطره السوقية للأسهم . وقد خلصت الدراسة إلى أن القوائم المحاسبية للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين في التنبؤ بالعائد السوقي وفي تقدير درجة المخاطره السوقيه للأسهم .

ملحق الدراسة

الشركات المعقّدة فى سوق أسهم دولة الإمارات العربية المتحدة والتي استخدمت فى الدراسة

- ١- مؤسسة الإمارات للاتصالات المحدودة .
- ٢- شركة الجرافات البحرية الوطنية .
- ٢- شركة أبو ظبى الوطنية للفنادق .
- ٤- طيران أبو ظبى .
- ٥- شركة أبو ظبى الوطنية للتأمين .
- ٦- شركة العين الأهلية للتأمين .
- ٧- شركة الظفرة للتأمين .
- ٨- شركة الإمارات للتأمين .
- ٩- شركة دبی للتأمين .
- ١٠- شركة عمان للتأمين الحدودية .
- ١١- جمعية أبو ظبى التعاونية .
- ١٢- بنك أبو ظبى الوطنى .
- ١٣- بنك أبو ظبى التجارى .
- ١٤- بنك الأعتماى والتجارة الإمارات (الآن : بنك الأتحاى الوطنى) .
- ١٥- بنك دبی الوطنى .
- ١٦- بنك دبی التجارى المحدود .
- ١٧- بنك الإمارات الأءولى المحدود .
- ١٨- مجموعة بنك عمان المحدود .
- ١٩- بنك الشارقة الوطنى .
- ٢٠- بنك الإستثمار .
- ٢١- البنك العربى المتحد .
- ٢٢- بنك الفجيرة الوطنى .
- ٢٣- بنك أم القيوين الوطنى .
- ٢٤- بنك رأس الخيمة الوطنى .

مراجع البحث

Ajinkya,B.and M.Gift,Corporate Managers'Earnings Forecasts and Symmetrical Adjustments of Market Expectations, journal of Accounting Research,Autumn,1984,PP.425-444.

Ball,R.and P.Brown,An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers, Journal of Accounting Research,Autumn, 1968 , PP.159-178 .

Beaver,W.,The Information Content of Annual Earnings Announcements,Journal of Accounting Research ,1968, Supplement ,Vol .6,pp.67-92 .

Beaver,W.,P.Kettler and M.scholes,The Association Between Market-Determined and Accounting Determined Risk Measures, the Accounting Review, October,1970, pp .654-682 .

Beaver,W and J.Manegold,The Association Between Market Determined and Accounting -Determined Measures of Systematic Risk : Some Further Evidence, Journal of Financial and Quantitative Analysis,June,1975,pp231-284 .

Beaver,W.,and D.Morse,What Determines Price-Earnings Ratios, Financial Analysts Journal, July/August ,1978, pp.65-76 .

Beaver,W.,R.Lambert and D.morse,The Information Content of Security Prices,Journal of Accounting and Economics, 1980, pp.3-28.

Beaver,W.,and P.Griffin, and W.Landsman, The Incremental Information Content of Replacement Cost Earnings,Journal of Accounting and Economics,July,1982,pp.15-40

- Beaver, w., R. Lambert and S. Ryan, The Information Content of Security Prices: A second Look, Journal of Accounting and Economics, July, 1987, pp . 139-158 .
- Bildersee, J., The Association Between a Market-Determined Measure of Risk and Alternative Measures of Risk, The Accounting Review, January, 1975, pp. 81-98
- Bowen, R., M. Burgstahler and L. Daley, The Information Content of Accrual Versus Cash Flow, The Accounting Review, October, 1987, pp. 723-747 .
- Bowman, R., The Theoretical Relationship Between Systematic Risk and Financial (Accounting) variables, the Journal of Finance, June, 1979, pp. 617 - 630 .
- Brown, P., G., Foster and E. Noreen , Security Analyst Multi-Year Earnings Forecasts and The Capital Market, American Accounting Association, Sarasota, Florida, 1985 .
- Conine, T., On The Theoretical Relationship Between Business Risk and Systematic Risk, Journal of Business Finance and Accounting, Summer, 1982, pp. 199-205 .
- Cornell, B., and W. Landsman, Security Price Response to Quarterly Earnings Announcements and Analysts Forecast Revisions, The Accounting Review, October, 1989, pp. 680-692 .
- Easton, P. and T. Harris, Earnings as an Explanatory variable for Returns, Journal of Accounting Research, spring, 1991, pp. 19-36 .
- Elgers, p. and D. Murray, The Impact of The choice of Market Index on the Empirical Evaluation of Accounting Risk Measures, The Accounting Review, April, 1982, pp. 358-375 .

- Ferrelly, G., k. Ferris and W. Reichenstein, Perceived Risk, Market Risk, and Accounting Determined Risk Measures, The Accounting Review, April, 1985, pp. 278-288 .
- Financial Accounting Standard Board (FASB), Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises , Statement of Financial Accounting Concepts No.1, Accounting Standards, Vol.II, 1990
- Foster, G., Financial Statement Analysis, Prentice-Hall, New Jersey, 1986 .
- Freeman, R., Alternative Measures of Profit Margin : An Empirical Study of the Potential Informantion Content of Current Cost Accounting, Journal of Accounting Research, Spring, 1983, pp. 42-64 .
- Fried, D., and D. Givoly , Financial Analysts ' Forecasts of Earnings : A Better Surrogate for Market Expectations, Journal of Accounting and Economics, October, 1982, pp. 85-108 .
- Hagerman, R., M. Zimijewksi and R. Shah, The Association Between The Magnitude of Quarterly Earnings Forecast Errors and Risk Adjusted Stock Returns, Journal of Accounting Research Autumn, 1984, pp. 526 - 540 .
- Hill, N. and B. Stone, Accounting Betas, Systematic Operating Risk, and Financial Leverage : A Risk - Composition Approach to the Determinants of Systematic Risk, Journal of Financial and Quantitative Analysis, September, 1980, pp. 595-637 .
- Hopwood, W., and J . Mekeown, The Incremental Information Content of Interim Expenses over Interim Sales, Journal of Accounting Research, Spring, 1985, PP 161-174 .
- Hoskin, R., J. Hughes and W. Ricks, Evidence on the Incremental Information Content of Additional Firm Disclosures Made Concurrently with Earnings, Journal of Accounting Research, Supplement, 1986, pp. 1-32 .

- Hughes, J. and W. Ricks , Association Between Forecast Errors and Excess Returns Near to Earnings Announcements, the Accounting Review, January , 1987, pp. 158-175 .
- Jacobson, R., The Validity of ROI as a Measure of Business Performance, American Economic Review, June, 1987, pp. 470-478 .
- Lev, B., On the Usefulness of Earnings and Earnings Research : Lessons and Directions from Two Decades of Empirical Research, Journal of Accounting Research, Supplement ,1989,pp.153-201 .
- Lipe, R., The Information Contained in the Components of Earnings, Journal of Accounting Research, Supplement, 1986, pp. 37-64.
- Lustgarten, S., The Impact of Replacement Cost Disclosure on Security Prices, Journal of Accounting and Economics, October , 1982, pp. 121-141 .
- Mandelker, G. and S. Rhee, The Impact of the Degrees of Operating and Financial Leverage on Systematic Risk of Common Stock, Journal of Financial and Quantitative Analysis, March, 1984, pp. 45-57 .
- Ohlson, J., On Financial Disclosure and the Behavior of Security Prices Journal of Accounting & Economics , 1979, pp. 211-232 .
- Ohlson, J., The Theory of Value and Earnings, and an Introduction to the Ball -Brown Analysis, Contemporary Accounting Research, Vol. 8 , 1992. pp . 1-19 .
- Ohlson, J. and P. Shroff, Changes Versus Levels In Earnings as Explanatory Variables for Returns : Some Theoretical Considerations, Journal of Accounting Research , Autumn,1992 ,pp. 210-226 .

Ou, Jane A. and S. Penman, Accounting Measurement, Price -Earnings Ratio, and the Information Content of Security Prices, Journal of Accounting Research , Supplement, vol. 27, 1989, pp. 111-144 .

Ou, Jane A., The Information Content of Nonearnings Accounting Numbers as Earnings Predictors, Journal of Accounting Research, Spring, 1990, pp. 144-163 .

Sepe, J., The Impact of the FASB'S 1974 GPL Proposal on the Security Price Structure, The Accounting Review, July, 1982, pp. 467-485 .

Strong, N., The Relation between Returns and Earnings : Evidence for the UK, Accounting and Business Research, vol. 24, 1993, pp. 69-77 .

Rayburn, J., The Association of Operation Cash Flow and Accruals with Security Firms, Journal of Accounting Research, Supplement, 1986,pp. 112-133 .

Watts, R. and J. Zimmerman, Positive Accounting Theory , Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1986 .

Wilson, G.,The Relative Informantion Content of Accruals and Cash Flows : Combined Evidence of the Earnings Announcement and Annual Report Release Date, Journal of Accounting Research, Supplement, 1986, pp. 165-200 .